حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة التنمية البيئية

كانت جلسة هذا الأسبوع من جلسات برنامج الأربعاء السوري متمحورة حول موضوع "التنمية البيئية"، وهو موضوع يتم تناوله للمرة الأولى في جلساتنا الحوارية، إذ تشكل البيئة بعداً هاماً وأساسياً من أبعاد التنمية المحلية، وركناً رئيسياً من أركان التنمية (الاقتصادية – الإدارية – السياسية – الثقافية – البيئية)، أصبح من الضروري اليوم طرح هذا الموضوع وتناوله وأن نبحث في المشاكل البيئية الجمة التي تعرضت لها سوريا وخاصة خلال الحرب وما تسببت به من دمار وتلوث ومخلفات مؤذية على جميع الأصعدة، وكذلك ما يلحق بالبيئة من ضرر إثر الممارسات اليومية الخاطئة للسكان وتراكم الملوثات والإهمال الذي كان آخر مظاهره الحرائق الواسعة التي التهمت غابات الساحل السوري وجبال حمص، فكان لا بد من طرح الأسئلة الأساسية فيما يتعلق بالبيئة. فما هي أولويات حماية البيئة ومعالجتها بعد الحرب؟ كيف يمكن البدء بهذا العمل ومن المسؤول عنه؟ ما هو دور المجتمع المدني في القضية البيئية؟

وكانت أهم الأفكار التي طرحت في النقاش ضمن المحاور الرئيسية التالية:

❖ استعراض الوضع البيئي الراهن:

- تشمل البيئة كل شيء، كل مواردنا وحياتنا، ومن المحزن ألا نعتبرها أولوية بينما نرتبط بها في كل تفاصيل حياتنا، أهم المخالفات الواضحة اليوم هو الجهل بها وبمكوناتها الذي وصل إلى تجاوز الخطوط الحمراء، وكل الأمراض المنتشرة بين المواطنين وخاصة الشباب سببها المناخ البيئي غير الصحي الذي نعيش فيه.
- الإنسان جزء من البيئة، كما العالم النباتي البري والزراعي والعالم الحيواني أيضاً واليابسة والبحر والسبخات وغيرها جزء منها، لكن هناك إهمال فاق الحد لهذه الجوانب، لذا يجب بناء الإنسان الواعي بيئياً قبل أي شيء آخر.
- حتى قبل الحرب كان وضع البيئة كارثياً، واليوم من أسوأ المشاهد التي نراها مشاهد اقتلاع أشجار الزيتون، والحرائق التي تحصل في الغابات بهدف التفحيم، ولا ننسى أمر النفايات المتراكمة مع أن المخالفات لا تقف عند هذا الحد.
- بهدف التوسع العمراني والبناء يتم قتل النباتات والقضاء على المساحات الخضراء وهذا ما حصل في دمشق التي كانت من أقدم المناطق الزراعية في التاريخ والآن فقدت معظم هذه المناطق.
- في أي نقاش لإثارة قضايا البيئة يقال عن هذه القضايا بأنها ترف ولا يصدق أحد بأن الوضع البيئي والحياة البيئية قد وصلت إلى مرحلة حرجة جداً، ثم إن الاقتصاد بحد ذاته مبني على مواردنا والحفاظ عليها، والآن نفقد هذه الموارد شيئاً فشيئاً وهذا السبب الأساسي في الغلاء وقلة الإنتاج.

- قلة التوعية لدى المواطنين المحليين في بعض المحميات البيئية، تشكل أحياناً ردات فعل عشوائية وكيدية وأضرارها كبيرة. مثال ذلك في منطقة تحوي شجر البطم الأطلسي، قام بعض السكان من البدو بقطع الأشجار وحرقها بسبب محاولة ترحيلهم لتحويل المنطقة إلى محمية.
- البيئة قضية وطنية ولكن مرتكزها محلي، لأن شكل وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية ترسمها البيئة في المجتمعات المحلية ويجب دراسة مساحات التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة فيه.
- موضوعة البيئة هي المحرك في التنمية والتنمية المستدامة ومن هنا تأتي أهميتها، كما أن هناك موضوع مكامل لموضوع البيئة هو الصحة والسلامة البيئية.
- لدينا اختلال في الميزان بين الاستثمار السياحي ونزيف الموارد، ما تسمى بالطاقة الاستيعابية، وهناك ميزة استثمار سياحي مهمة جداً لسوريا لكنها تتأثر بالممارسات البيئية وآخرها الحرائق التي أُصابت مؤخراً غابات الساحل وأثيرت حولها التساؤل بأنها مفتعلة لتخريب المناطق الزراعية وتحويلها إلى مناطق صالحة للاستثمار.
- هناك تشجيع لزيارة بعض المناطق ذات الطبيعة لجميلة دون تهييئها وتأهيلها لاستقبال الزوار وتزويدها بالمرفقات والحراسة اللازمة وهذا يؤدي إلى تخريبها.
- حاول المنهاج السوري إدخال أفكار بيئية في مفرداته لكنها محاولات ما تزال قاصرة جداً وبدائية.
- لدينا 33 محمية زراعية وحوالي 42 محمية رعوية، وكانت هذه المحميات تتبع قديماً نظام الحماية الكاملة بينما اليوم تصنف المحميات ضمن عشر انواع منها البحثية ومنها محميات الإنسان والمحيط الحيوي، وهي لا تسمح بترحيل أي شخص وإنما تراعي سكان البيئة المحلية.
- كان هناك مشروع ضخم في سوريا بدأ عام 2005 وانتهى عام 2012 وكان مشروع علمي ويخضع لقواعد دولية وعالمية في 3 محميات (محميات أبو قبيس، الفرلق، وجبل عبد العزيز) ، بأن يكون جزء من هدف المحمية هو تثبيت المجتمعات المحلية في مكانها وعدم ترحيل السكان بحيث يكون لهم الحق بالاستفادة من المكان ولكن بحدود.
- ليس لدينا سياحة بيئية وإنما كل مظاهر السياحة لدينا مرتكزة حول المنشآت السياحية والمطاعم والضوضاء وبالتالي التخريب.
- هناك تقدم على صعيد السياحة البيئية من خلال الفرق التي تنظم رحلات بيئية للمسير والتخييم وتحاول تقديم توعية بيئية ويجب دعمها وتشجيعها.
- في نشأة الدولة هناك حالة مأسسة لكل الأنشطة التي يقوم بها الإنسان ومن ضمنها علاقته مع الموارد، وربما في الحالة السورية عندما ضعف تأثير الدولة بسبب الأزمة وتراخت سلطتها في مكان ما ازدادت المخالفات (تقطيع الأشجار – التفحيم – الصيد وغيرها) لأن الإطار الناظم للعلاقات الحيوية قد غاب.
- سجلت جميع مظاهر الواقع البيئي معدلات قياسية في التردي حتى ما قبل عام 2011، من نواحي تلوث الهواء (دمشق من أكثر المدن تلوثاً في العالم)، تلوث المياه الجوفية، التلوث الناتج عن مياه الصرف الصحي التي سببت كوارث صحية، نفايات المعامل التي تصب في الأنهار وفي مجاري الصرف الصحي، مع انها كيماوية وخطرة وتجب معالجتها وترسيبها ودفنها، تلوث المناطق الزراعية وبالتالي المزروعات برمتها، المخالفات في الأراضي

الزراعية التي أنتجت أيضاً تلوث بيئي بسبب التطور غير الطبيعي من ريف إلى مدينة. بعد الحرب أضيفت أيضاً نواتج الحرب، ولدينا المشاريع السياحية التي تجتاح المناطق التراثية والطبيعية.

- الحرائق المفتعلة بقصد تصحير المناطق الزراعية قضت على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وأراضي الزيتون، في هذا الصيف وحده اندلعت سبعة حرائق في منطقة الغوطة، وفي خطط إعادة الإعمار بدلاً من إعادة بناء المناطق المدمرة مع مراعاة المناطق الخضراء، اعتبرت المخططات كل المناطق صحراوية ولم تضمن بدائل عن الأشجار (أشجر منطقة كفرسوسة خلف الرازي مثلاً).
- ليس هناك فجوة تشريعية وقانونية فيما يتعلق بالبيئة والنظافة وغيرها، وإنما الفجوة في الوعي والتطبيق فهناك قانون النظافة (49) والقانون (12) المتعلق بالبيئة.
- المقابر موطن خطير جداً للملوثات بسبب تحلل الجثث وغاز النيتروجين، لذا يجب أن تكون خارج المدن.
- لدينا حالة عداء مع الوحدات الإدارية تغلب على العلاقات الطبيعية المفترض وجودها بين سكان المنطقة والبلديات، وعندما تتراخى هذه الوحدات عن أداء مهماتها يتعمق هذا الشرخ وتتعمق المشكلات المجتمعية.

❖ أدوار ومسؤوليات:

- يجب تكريس الدور الإعلامي لخدمة القضية البيئية وتوضيح أنها لم تعد رفاهية وأن الإنسان يؤذي نفسه عندما يؤذي البيئة، وشح الموارد ينعكس عليه وعلى حياته.
- من المهم جداً عندما تعمل جمعية أو مبادرة أو منظمة على قضية البيئة أن تكون مؤمنة بأهمية وضرورة هذا العمل وليس أن تتبع موجة عالمية في هذا الاتجاه، والأهم أن يكون أعضاؤها ملتزمون تماماً بمبادئها وبالسلوكيات البيئية السليمة.
- يبدأ احترام البيئة من المنزل، وفي هذا للمرأة دور أساسي في التوعية الأولية لأطفالها تجاه البيئة والنظافة فإن ساعدت المرأة والأم في قضية البيئة توفر الكثير من الوقت والجهد على المجتمع.
- مستوى الوعي مرتبط بمستوى الرفاهية، في ظل أزمات تأمين الاحتياجات التي يمر بها السوريون حالياً من الصعب أن يتفرغوا لحماية البيئة، لهذا فالقوانين حل أسرع للمشاكل الطارئة، خاصة وأنه يوجد عدد لا بأس به من الناس متحمسون للعمل على تحسين الواقع البيئي ويمكن أن يشكلوا قاعدة واسعة لدعم التوعية في هذا المجال.
- يجب أن تبدأ المبادرة عند أصحاب القرار بما يخص القوانين والمخططات التنظيمية والمناطق المحدثة، فهذه المخططات يتم إقرارها بشكل عشوائي واعتباطي لا ينتج عن قرار سياسي ولا استراتيجي ولا مبني على أي دراسات ومعلومات منطقية واقعية.
- مثلما استطاع السوريون المهاجرون التأقلم مع قوانين الدول الأوروبية والالتزام بها يمكنهم الالتزام بقوانين سورية رادعة للممارسات العشوائية الشخصية الضارة بالبيئة إذا ما تم وضع هذه القوانين وتفعليها.

- لا يمكن محاسبة المواطن على التفاصيل الصغيرة من نظافة الشوارع وغيرها واعتبارها هي المشكلة البيئية الأكبر بينما هناك إهمال من الدولة للمسؤوليات الكبرى مثل موضوع الصرف الصحي وحماية المساحات الخضراء وفضلات المعامل وغيرها، يجب أن تكون عملية تغيير جذري كامل بعقلية إدارة الدولة والقوانين.
- فكرة النسوية البيئية تم طرحها سابقاً وهي تربط المرأة بشكل أكبر بالبيئة وتعتبر أن حساسيتها لهذا الموضوع أعلى وبالتالي فدورها أكثر فعالية.
- هناك مفهوم اسمه "تربية البيئة المدنية" ويعني مساعدة الناس على تجاوز الأزمات التي مرت بها من فقدان البيوت والعائلات والتهجير وغيرها من خلال الزراعة والتعامل مع البيئة، وهذا المفهوم يدخل في كل برامج التعامل مع اللاجئين والمهجرين دولياً، ويمكننا الاستفادة منه في سوريا.
- هناك تحديث لقانون للصيد سوف يتم إقراره قريباً، بأن تنشأ مدارس لتعليم الصيد بشكل منظم حتى يمنع الصيد العشوائي، وبالنسبة لصيد الطيور فإن سوريا وقعت على الاتفاقية التي تنص على حماية الطيور النادرة التي تميز سوريا بوجود الكثير منها، القوانين والتشريعات موجودة وما يتوجب على المواطنين فعله هو التبليغ عن المخالفات التي يلحظونها في أي مكان.
- سوريا وقعت على اتفاقية السايتس لحماية الحيوانات والمتاجرة بها، ولدى سوريا أربع فلورات (المجموعة النباتية السورية)، فمثلا لدى بريطانيا 1400 نوع نباتي بينما لدى سوريا 3250 نوع، وهذه تعتبر ثروة في الأصول الوراثية وكنز حضاري تراكمي.

❖ مقترحات وتوصيات:

- لا بيئة سليمة دون تنمية، ويجب أن يكون الإعلام البيئي أداتنا الأولى في العمل لتحقيق هذه التنمية، مثال على ذلك مشروع نهر قويق في حلب الذي خلص المنطقة من التلوث الهائل الذي كان يأتي من هذا النهر وهو كان جزءاً من مشروع تنموي كبير.
- الحفاظ على التنوع الحيوي مسألة جوهرية وضرورية جداً ففقد أي من المكونات الحيوية في البيئة السورية يهدد بأخطار كبيرة على الحياة، لذا يجب عدم الاستهانة بهذا الأمر والسعي للحفاظ على التوازن والتنوع.
- يمكن أن تكون عملية إعادة الإعمار عملية علاجية للتشوه العمراني الذي كان قبل الحرب، ويمكن أن تكون باستخدام المواد التقليدية الطبيعية مثل الحجر وهي أوفر وأكثر عزل للحرارة ومنسجمة مع البيئة.
- لم يعد موضوع البيئة يحتمل الانتظار ريثما يتشكل وعي شعبي لدى الناس، يجب لاستعجال بقوانين وقرارات حاسمة تسرّع إنقاذ البيئة.
- في البادية السورية كان يوجد نظام الحمى، ولا بد من العودة إليه لتنظيم الرعي وتنظيم الصيد وقطف النباتات وتنظيم كل الممارسات البشرية في البيئات المختلفة.

- يجب إعطاء القيمة المعنوية للفلاح واحترام مكانته ومحاربة النظرة الدونية للفلاحين التي تدفعهم إلى الهجرة إلى المدن وتخليهم عن أراضيهم.
- مداخل التنمية البيئية ثلاثة: قانون، مجتمع مدني وإعلام، تربية وتعليم. لا يمكن النجاح في هذه العملية بغياب أحدها.
- مشاريع سبل العيش التي بدأت في هذه الفترة الهدف منها هو تثبيت الناس في مكانها ومساعدتهم على تأمين حاجياتهم الأساسية، لكن يجب معرفة الجهة التي نوجه خطابنا ومشاريعنا إليها.